منظمات ترحب بتعبير الجمعية العامة للأمم المتحدة عن مخاوفها إزاء البحرين

23 أكتوبر 2014 –سلمت اليوم ليختنشتاين بياناً خلال الحوار التفاعلي مع المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان، مايكل فورست، معربه عن قلقها إزاء الأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين في اجتماع اللجنة الثالثة للدورة 69 للجمعية العامة للأمم المتحدة. ترحب منظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين (ADHRB) ومركز البحرين لحقوق الإنسان (BCHR) ومعهد البحرين للحقوق والديمقراطية (BIRD) بالبيان وتثني على دعم النمسا، وكرواتيا، وجمهورية التشيك، والدنمارك، وأيسلندا، وأيرلندا ، وليختنشتاين، والجبل الأسود، والنرويج، وبولندا وسلوفينيا والسويد على ذلك.

"نحن ممتنون لليختنشتاين والدول الداعمة للتعبير عن قلقهم إزاء الانتقام المستمر ضد المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين"، قال حسين عبد الله، المدير التنفيذي لمنظمة أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين. "فقط من خلال ضغط المجتمع الدولي ستدرك الحكومة البحرينية أنه لا يمكنها استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والإفلات من العقاب ويجب عليها إنهاء هذه الانتهاكات."

وأشار البيان بقلق إلى الحملة الجديدة لحكومة البحرين ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، والتي تقف "في تناقض صارخ مع قبول حكومة البحرين لتوصيات الاستعراض الدوري الشامل لعام 2012 بشأن التخلي عن أية قيود على المدافعين عن حقوق الإنسان." مؤيدو البيان طالبو المقرر الخاص بالتعليق على التواصل الحالي بين ولايته وحكومة البحرين، وخصوصا فيما يتعلق بجدولة زيارته للبلاد.

"من خلال قبول 158 توصية مقدمة في الدورة الثانية لعام 2012 للاستعراض الدوري الشامل، التزمت حكومة البحرين للمجتمع الدولي أنها ستطبق الإصلاح وتضع حداً للأعمال الانتقامية ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، من الواضح أن هذا لم يحدث"، قال سيد أحمد الوداعي، مدير الدفاع عن الحقوق في معهد البحرين للحقوق والديمقراطية وأضاف "اننا نحث الحكومة البحرينية للترتيب فوراً لزيارة للمقرر الخاص فورست حتى يحقق في وضع المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين".

كما أشار مؤيدو البيان إلى أن "العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان قد اعتقلوا أو تعرضوا لأعمال انتقامية بسبب أنشطتهم على وسائل التواصل الاجتماعي." في البحرين، أدى استخدام قوانين الإرهاب القمعية الصادرة في يوليو 2013 إلى ارتفاع [حالات] الانتقام القضائية ضد حقوق المدافعين عن حقوق التعبير عن أنفسهم، وبخاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

لقد اعتقل نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان (BCHR)، في 1 أكتوبر 2014 واتهم بإهانة وزارة الداخلية وقوات دفاع البحرين بسبب التعليق الذي كتبه على حسابه الشخصي في تويتر. اعتقلت الحكومة رجب بعد يوم من عودته من جولة حقوقية في أوروبا، حيث تحدث عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في جنيف، وتحدث في البرلمان الأوروبي في بروكسل، وقام بزيارة وزارات الخارجية في جميع أنحاء أوروبا.

"ليست فقط الجريمة المفترضه التي اتهم رجب بها انتهاكاً واضحاً لحقوق الإنسان، ولكن توقيت اعتقاله يدل على أنه مستهدف لعمله في مجال حقوق الإنسان"، قال سيد يوسف المحافظة، نائب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان. "يجب أن يكون المدافعون عن حقوق الإنسان أحراراً في القيام بنشاطهم السلمي دون خوف من الانتقام من حكوماتهم."